تقديم

بقلم الأستاذ محمد طلابي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى صحابته ومن والاه ،

﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُواْ قَوْلِي ﴿٢٨﴾ ﴾ [طه:٢٤-٢٧] .

أما بعد :

فقد رددت هذه المقولة وما أزال : «لا نهضة شاملة بدون صفوة عالمة وشبيبة عاملة» هذه المقولة التي صغتها منذ سنوات اقتناع راسخ عندي على أنها سنة من سنن حركة التاريخ في نهضة الأمم . وعدم الأخذ بهذه السنة أو القانون التاريخي للنهوض الحضاري عند المسلم العالم والمسلم العامي في نظري شكل من أشكال الانحراف عن العبادة الحق للعليم الحكيم ، والأخذ بها تقوى واستقامة . فالسننية في الخلق ومنها التاريخ والحضارة قانون جبري . ومهمة المثقف أو الصفوة العالمة اكتشاف هذا القانون من حيث مكوناته وطريقة اشتغاله ، وتقدير مخرجاته بناء على فهم سليم لمدخلاته .

تدبروا وتفكروا في خلق الحضارات ونهضة الأمم قديما وحديثًا ، فانظروا إلى حضارة الغرب المادية العملاقة اليوم ، وتلمسوا خيوطها التاريخية في بداية العصر الحديث ، فسيتأكد لكم إن هذه النهضة الشاملة ما كانت لتحدث لو لم تتشكل النخبة أو الصفوة المثقفة المنتجة للفكر والقيم والعاملة على تحويل ذلك الفكر والقيم إلى سلوك ونمط للعيش في كل مجالات الحياة العامة والخاصة عند الفرد الغربي الحديث . صفوة عرف أصحابها بفلاسفة الأنوار ، أمثال روسو ومونتيسكيو ودولباخ وهلفيسيوس

وكانط وقبله ديكارت وبعده هيجل وفيورباخ وماركس وغيرهم كثير . لقدت أحدثت الصفوة المثقفة الحداثية ثورة ثقافية عميقة في كل أنظمة الحياة العامة والخاصة في الغرب خلال العصر الحديث ، فكانت النتيجة نهوضا حضاريا عملاقا في مجالات الحياة العامة والخاصة . فمدخل النهوض الحضاري الجاد والشامل إصلاح ثقافي عميق في كل الأنظمة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية وغيرها . وانظروا أيضًا إلى حضارة المسلمين الزاهرة في العصر الوسيط ، لقد قاد المسلمون العالم لمدة تجاوزت الثمانية قرون بدون إدخال عصر الخلافة العثمانية في العصر الحديث . فما السر في هذا النهوض الحضاري الإسلامي العملاق؟

الجواب بالتأكيد هو نفس جوابي على السبب العميق في نهوض الغرب . فكما تشكلت صفوة مثقفة عضوية للحضارة الغربية مثَّلها المثقف الليبرالي أولًا والاشتراكي لاحقًا ، تشكلت في عصر النبوة وعصر التابعين وَلِقُرون ، صفوة مثقفة عالمة برسالة الإسلام وعاملة بها ومنتجة للفكر والقيم الإسلامية الرافعة للنهضة الإسلامية الشاملة .

ففي العصر المكي ركز الرسول ﷺ على بناء الإنسان وفي العصر المدني ركز ﷺ على بناء السلطان وهما مدخلان أساسيان لبناء العمران خلال القرون اللاحقة . وبناء الصفوة العالمة أو المثقف الإستراتيجي أمر ضروري لكل أمة ترغب في النهوض الحضاري ، سواء كانت هذه الأمة تعبد الله أو تعبد الشهوة كأمم الغرب اليوم .

لقد مثل الصحابة الكبار كأبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وغيرهم رضوان الله عليهم الجيل الأول من «المثقف الإستراتيجي» الإسلامي والخميرة الأولى للصفوة المثقفة الإسلامية العالمة والعاملة .

فأدوات إنتاج الحضارة خمس ، وهي: الدولة والأمة والوطن واللسان والرسالة . والرسالة هي المشروع الثقافي للنهضة ، إذن فالرسالة صناعة ثقافية بامتياز ، والصناعة الثقافية نفسها أنواع ثلاث: صناعة ثقيلة وصناعة متوسطة وصناعة استهلاكية . فإنتاج الأفكار والقيم والمفاهيم الكبرى الرافعة للتنمية الشاملة أي للنهضة يدخل في باب الصناعة الثقيلة للرسالة ، وهي من اختصاص المثقفين الإستراتيجيين الذين هم دائمًا قلة في المجتمع لكنهم يمثلون أمة . فهم الرواحل في المائة من الإبل .

أما صناعة نقل تلك الأفكار الكبرى بقيمها ومفاهيمها من عقل وقلب المثقف الإستراتيجي إلى المجتمع وعامة الناس من الأمة فهي من اختصاص الداعية . وتدخل في باب الصناعة المتوسطة للفكر والثقافة . ففيها إبداع وفيها تقليد .

أما استهلاك تلك الأفكار والقيم والمفاهيم من طرف فئة العامة فيدخل في باب الصناعة الاستهلاكية للثقافة بالمفهوم الإيجابي لمعنى الاستهلاك ؛ لأن لحظة الاستهلاك هذه هامة للغاية لأنها لحظة يمكن بعدها الحديث عن نجاح الإصلاح الثقافي في المجتمع . ومعناه تحول تلك الأفكار الملهمة والقيم والمفاهيم إلى أسلوب عيش عند أمة ما أو جماعة ما . نمط حياة يسترشد في كل كبيرة وصغيرة عند الأفراد والجماعة بتلك الأفكار والقيم والمفاهيم .

ومن هنا تظهر الأهمية الكبرى للمثقف الإستراتيجي ، عنوان الصفوة المثقفة ، على نهضة أو نكوص الأمة . ومن هنا أطرح قضية تعريف مفهوم العلم الإسلامي أو العالم الإسلامي .

لقد درج عامة المسلمين وخاصتهم على اختزال العالِم الإسلامي في العالِم جزئيًّا أو كليًّا بأصول وقواعد العلم الشرعي ، مما يعني ضمنًا وصراحة على أن العلم الإسلامي هو العلم الشرعي . وهذا خلل إبيستيمولوجي أو معرفي بالغ الخطورة على منهجنا الإسلامي وطرائق التفكير السديد عندنا . بل إن فصل علوم الشرع عن علوم الإنسان وعن علوم المادة هو علمنة ضمنية لمفهوم العلم الإسلامي .

فالصفوة العالمة والمثقفة للعصر الإسلامي الذهبي لم تميز بين الأبواب الثلاث للعلم الإسلامي . فابن خلدون كان قاضيًا أي عالمًا في الشرع وكان مؤرخا وفيلسوفا في العمران أي عالمًا في علوم الإنسان .

وابن الهيثم كان عالِمَ شرع وعالمًا في البصريات أي خبيرًا في علوم المادة . وقس على هذا المنوال كل علماء الإسلام في العصر الذهبي .

أقتصد في كلامي وأقول : إن العلم الإسلامي أبواب ثلاث: أصول وقواعد العلم الشرعي ، وأصول وقواعد العلم الإنساني في السياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرها ، وأصول وقواعد العلم المادي كالرياضيات والفيزياء وغيرها كثير . فهل بإمكان عالم في الشرع وجاهل بعلوم الإنسان في السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية وغيرها أن يفتي في قضايا الأمة برشد وسداد؟ قطعًا لا .

علينا أن نأخذ بمبدأ الكلية في العلم الإسلامي ونحن نعيش عصر التخصصات العلمية إن أردنا لمشروع الإصلاح الثقافي السداد والنجاح . نريد رواحل من المثقفين فرادى وجماعات يمتلكون أصول وقواعد العلم الشرعي

وأصول وقواعد العلم الإنساني وأصول وقواعد العلم المادي .

إن همومي في هذا التقديم المتواضع لهذا الكتاب الهام ، كتاب (مقالات في نظرية الإصلاح الثقافي) لأستاذنا المقتدر ، الأستاذ محمد يتيم حفظه الله ورعاه ذخرًا لهذه الأمة ونفع به في دنيانا وآخرتنا ، كما أن كل ما كنت أدندن حوله في هذا التقديم ، هو موضوع بحث أستاذنا سي محمد يتيم ، فهو يحمل هذا الهم الفكري لسنوات طوال ، هم نهضة أمة العروبة والإسلام . لكن السؤال المركزي عند الأستاذ يتيم هو ما هو المدخل الرئيسي للنهضة؟ وما هي الرافعة الأساسية لتحقيق مشروع النهضة ودوامها؟

فالأستاذ لا يرجح الإصلاح الثقافي على الإصلاح السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي في النهضة فقط ، ولكن يقطع بأن المدخل الثقافي للنهضة هو الأضمن . لكن في نفس الوقت لا يلغي أهمية باقي الإصلاحات في النهوض الحضاري المنشود ، لكنه لا يعتبرها هي المدخل الأول .

في تقديري أن الكتاب يحوي في أحشائه كثيرا من الإبداع الفكري والاجتهاد الناضج والراشد في معالجة إشكالات النهضة اليوم . وهذا ليس غريبًا عن أستاذ ومفكر كبير كالأستاذ محمد يتيم ، أستاذ أعطى الكثير من الأفكار الراشدة للساحة المغربية والعربية والإسلامية .

فتجربته في عالم الفكر والثقافة ليست وليدة تحصيل مدرسي وأكاديمي ، من خلال المدون في بطون الكتب فقط ، بل إبداعه الفكري هو حصيلة ذلك ولكن أيضا تحصيل معرفي في ميدان التدافع في الواقع الحي ، والواقع الحي هو المرجع العلمي الأكثر حيوية في بناء المفكر المقتدر كالأستاذ يتيم .

فهو مفكر بامتياز ولكن أيضًا داعية بامتياز وسياسي بامتياز ونقابي بامتياز .

ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب في تجديد رسالة نهضة أمتنا العظيمة . وهو إحدى الثمرات الطيبة من ثمرات قسم الإنتاج العلمي والفكري والفني لحركة التوحيد والإصلاح ، نسأل الله العليم الحكيم والكريم أن يتقبل من أستاذنا علمه وعمله هذا ، ويجعله علمًا نافعًا لنهضة الأمة حتى تتبوأ مكانة الشهود الحضاري في مقبل العقود والقرون .

و بالله التوفيق .

محمد طلابي

رئيس قسم الإنتاج العلمي والفكري والفني

لحركة التوحيد والإصلاح

تقديم

الدكتور سعد الدين العثماني

يعتبر الاهتمام بمداخل الإصلاح في الأمة وتشريح عوامل الصعود والهبوط في تاريخها وتطبيقات ذلك على وضعها الحالي ، من أوكد الواجبات . وإذا كان الكثير من محاولات الإصلاح السياسي والتربوي والدعوي والاقتصادي والاجتماعي قد تمت طيلة القرنين الأخيرين ، فإن الواقع المرير للأمة اليوم يدل على بقاء أعطاب كثيرة في واقع الأمة .

وهكذا فبسبب التعقيد البالغ في واقع الأمة ، الذي تتداخل العوامل فيه والمؤثرات ، فإن الجهود التي بذلت لحد الآن لم تكن كفيلة بإخراج الأمة من مرحلة الوهن والتخلف الحضاريين .

وعلى الرغم من الجهود التجديدية التي قام بها أجيال من العلماء والمفكرين والمصلحين طيلة القرون الأخيرة ، إلا أن إنتاجهم لم يتحول إلا في القليل إلى ثقافة لدى شرائح واسعة من المجتمعات المسلمة . ومعلوم أن التجديد الفكري والعلمي والتحول المعرفي لا يفيدان كثيرا إذا بقيا في إطار النخبِ ولم ينتجا تأثيراتهما الاجتماعية . كما أن التبني الاجتماعي والثقافي والنفسي هو الذي يضفي على كل جهد نهضوي فعاليته الحقيقية ويمده بالعمق الاجتماعي ويمثل له النبع الذي يستمد منه طاقة الاندفاع والاستمرار .

ومن أمثلة ذلك أن جهود الإصلاح الديني التي قام بها مفكرون وعلماء طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين أدت على نطاق معتبر إلى تغيير الكثير من

الثقافة التقليدية الحاملة للعديد من عناصر التواكل والخرافة والسلبية والانعزال . كما أحيى العديد من الجوانب المشرقة في التراث الإسلامي ، والتي درست مع الزمان ، بغية تحويلها إلى قيم في المجتمع المسلم وشحذ فاعليته . لكن الجهود لم تكن كافية لجعل كل ذلك ثقافة متجذرة ، ولتكون له امتدادات مؤثرة في العمق الاجتماعي . لقد برزت العديد من العوائق الداخلية والخارجية التي لم تمهّلها حتى تصبح كذلك .

وقد كان محمد عبده على غرار بعض من سبقه وخصوصا جمال الدين الأفغاني يعتبر الإصلاح الديني أساس كل إصلاح . ولأنه ربما من القلائل الذين استطاعوا تقديم إجابات متكاملة في الموضوع ، فقد بقي فكره مصدرا لإصلاح ثقافي وفكري متواصل ، وملهِمًا لمدارس وتيارات عديدة . وأوضح ذلك التأثير أن تطور الشعوب لا يمكن فصله عن النسق الثقافي والمرجعية الحضارية السائدة في تاريخها ، وأنّ نجاح أيِّ إقلاعٍ اجتماعيٍّ وحضاري وأيَّ تحرك في مواجهة التحديات يستلزم الارتباط بخصوصية الأمة الحضارية . وقد أسهمت هذه المدرسة التي اصطلح عليها مؤرخوها بالمدرسة السلفية في تثبيت الانسجام بين التحديث والتأصيل ، وقامت بدور أساسي في نشر مفاهيم مثل احترام العقل والسببية وسيادة الأمة وتكريم المرأة وتوسيع مشاركتها في المجتمع وغيرها انطلاقا من ربطها بأصولها في المرجعية الإسلامية . فرواد هذه المدرسة لم يكونوا يجدون في هذه المفاهيم الحديثة أي تناقض مع مبادئ الإسلام وتوجيهاته . وهم في ذلك كانوا يعطون للإصلاح الثقافي بفروعه الدينية والمنهجية والعلمية الأولوية .

لكن التغيير الثقافي أبطء بكثير من التغيير في الجوانب المادية . فقد نستورد الساعات ، وقد نقوم بصنعها ، لكن تغيير نظرتنا للوقت واحترامه أو إدخاله عنصرا جوهريا في حياة المجتمع ، قد يستغرق زمنا طويلا دون أن يتحقق . فتغير النواحي التقنية بسرعة لا يعني أن النواحي الثقافية مرشحة للتغير ، إن لم يكن هناك جهد خاصٌّ موجّه لها . ولذلك فإن أسهل حلقة يمكن أن تتحقق في مجال إصلاح المجتمعات هو استيراد التكنولوجيا ، وأصعبها هو تغيير الثقافة والسلوك بما يتماشى مع متطلبات تلك التكنولوجيا .

ويطرح الأستاذ محمد يتيم في هذا الكتاب إشكالية الإصلاح الثقافي معتبرا أن مجتمعاتنا لم تحقق نهضتها الثقافية باعتبارها المدخل الى جميع المداخل المقترحة لحل إشكالية النهضة ، مبينا أن الأمر يتعلق بأزمة ثقافية بالمعنى العميق لمفهوم الثقافة « أي بأزمة سلوك جمعي ، وأزمة أسلوب عام مشترك في الاستجابات للمواقف التي تعرض لنا ، يتميز بشموليته واختراقه لمختلف فئات المجتمع ، ويزداد استعصاؤه يوما بعد يوم على الإصلاح ، ويعقد أكثر فأكثر مهام الإصلاح على الواجهات السياسية والاجتماعية والقانونية وغيرها» . مؤكدا أن « قضية الإصلاح الثقافي لم تعد اليوم إذن أزمة معارف أو مناهج علمية أو أكاديمية أو حتى أزمة اختيارات سياسية أو اجتماعية ، وإنما أصبحت أزمة قيم ، وأزمة نخبة قادرة على حمل هذه القيم وإعطاء القدوة من نفسها كي تنسج على منوالها باقي الفئات الاجتماعية» ومنبها إلى أن «الأعطاب الثقافية التي تعاني منها شخصيتنا الجماعية مركبة ومتداخلة ، هي أعطاب فكرية ومنهجية ، وهي أعطاب وجدانية جماعية ، وهي أعطاب سلوكية جماعية» .

ومن الناحية التاريخية كانت مكانة المسألة الثقافية من بين أهم التجديدات التي وعت بها حركة التوحيد والإصلاح منذ تأسيس الجماعات التي اندمجت وتوحدت لتشكّلها . وكان للأستاذ محمد يتيم دور مشهود في ذلك . فقد أسهم فيها تنظيرا وتطبيقا ، محاضرة وكتابة . وهذا الإسهام يكتسي أهمية خاصة بالنظر ؛ لأن الأستاذ يتيم كان أول رئيس «للجماعة الإسلامية» عند تأسيسها سنة ١٩٨١ ، وهي التي أعطت بعد ذلك «حركة الإصلاح والتجديد» أحد الفصيلين الذين توحدا سنة ١٩٩٦ لتأسيس حركة التوحيد والإصلاح . وفي هذا الإطار أصدرت الحركة «مجلة الفرقان» إعطاءً للبعد الثقافي أهميته ومكانته في مشروع الإصلاح . وشرّفتني الحركة آنذاك بانتدابي لرئاسة تحريرها ، وكان الأستاذ محمد زحل مديرا مسؤولا . وكتب الأستاذ محمد يتيم افتتاحية العدد الأول الذي صدر في رمضان - شوال ١٤٠٤هـ الموافق لشهري يونيو-يوليوز١٩٨٤م . تحت عنوان: «الفرقان لماذا؟» . ولم تُـوَقَّعْ تلك الافتتاحية باسم كاتبها وذلك مثل بعض افتتاحيات الأعداد التالية التي كتبت شخصيا بعضها ، وذلك على أساس أنها تعبّر عن سياسة المجلة . وقد أكد الأستاذ محمد يتيم في تلك الافتتاحية على أن إصدار المجلة يأتي «في وقتٍ كثرت فيه الدعوات والنعرات ، وتصاعدت فيه حدّة المعركة الثقافية ضدّ العقيدة الإسلامية من طرف القوى الصليبية والصهيونية والشيوعية وبناتها من المنظمات والهيئات ، السري منها والمعلن» ، وبالتالي «كان لابدّ للعاملين للإسلام أن يعطوا للمعركة الثقافية ما تستحق من اهتمام ويساهموا في عملية التنقية الثقافية وفي عملية علاج العقل العربي المسلم المنبهر بما أصيب به من صدوع ورضوض وكسور نتيجة الواقع الثقافي الهجين الذي انتهينا إليه والذي

حمل إلينا ما يفيد وما لا يفيد ، ما لنا وما ليس لنا» .

ثم يؤكد أيضا أنه «في وقت تفاقمت فيه عملية «القمع الثقافي» و«الإرهاب الفكري» اليساري في بلدنا ، وزحفت الثقافة اليسارية في المغرب إلى مواقع متعددة ، نتيجة الأسبقية الزمنية للعمل اليساري والدعم المادي والمعنوي من جهات مختلفة» (. . .) «كان لا بدّ للكلمة الإسلامية الصادقة أن تسترجع مواقع هي أحقّ بها ، في وقتٍ تدلّ فيه كلّ المؤشّرات على إفلاس الثقافة اليسارية المغتربة ، وعلى سعي الكثيرين للبحث عن البديل الذي يمكن في إطاره تحقيق الذات والاستفادة من تجارب الآخرين في آن واحد» .

إن هذا النص للأستاذ يتيم ، والذي حاز على قبول جماعي لدى هيئة تحرير المجلة ، يبين من جهة وعيا مبكرا بالعامل الثقافي ، لكنه يبرز أيضا دور تحديات الفكر اليساري في هذا الوعي ، وفي شحذ همة أبناء «حركة الإصلاح والتجديد» آنذاك في إيلاء المسألة الثقافية أهمية معتبرة .

وتوالت بعد ذلك مقالات الأستاذ يتيم وكتاباته مركزة أساسا على محورين:

ـ المحور الأول: مناقشة الأطروحات الفكرية غير المنطلقة من المرجعية الإسلامية ، وخصوصا منها اليسارية . فكتب مثلا مقالته: «قراءة في دلالات التجديد الماركسي: الموقف من الدين» ، باشتراك مع الأستاذ عبد الرزاق هرماس بتاريخ ذي القعدة – ذي الحجة ١٤٠٥هـ ، الموافق ليوليوز – غشت ١٩٨٥م . كما كتب مقال: «ملاحظات حول مفهوم العقلانية في الفكر العربي الإسلامي» ، في عدد المجلة الصادر بتاريخ محرّم – صفر ١٤٠٦هـ الموافق لشتنبر – نوفمبر ١٩٨٥م .

ـ **المحور الثاني**: تأسيس الاختيار الحضاري في الإصلاح على أرضية فكرية صلبة ، تدمج الدراسة التاريخية لمسلسل الانحطاط في تاريخ الأمة ، بدراسة تفاعل هذه الأخيرة مع الوافد الغربي وتطورات ما بعد الاستقلال السياسي للأوطان . فكتب مقال: «العمل الإسلامي بين التغيير السياسي . . . والتغيير الحضاري» في حلقتين ، الأولى صدرت في العدد الرابع عشر من المجلة بتاريخ رمضان ١٤٠٨هـ ، الموافق لأبريل ـ ماي ١٩٨٨م ، والحلقة الثانية صدرت في العدد الخامس عشر ، بتاريخ شوال ١٤٠٨هـ الموافق ليونيو ١٩٨٨م . كما أصدر كتابه: «العمل الإسلامي والاختيار الحضاري» الذي طبع ضمن منشورات «جمعية الجماعة الإسلامية» سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م . وكان موضوع مدارسة وتأطير داخل الحركة آنذاك ، فأسهم في تشكيل خطها العام إلى جانب بعض الإصدارات الأخرى . والدليل على أهميته هو أنه طبع في المجموع أربع طبعات ، إحداها بمصر سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م .

واليوم فإنّ الكتاب الذي بين أيدينا باعتباره امتدادا لتلك الجهود ، يصب في اتجاه تلمس طرق الخروج من حالة العجز والتخلف التي تعيشها الأمة ، ومع تثمين الأفكار الواردة فيه حول الموضوع فإن الجواب على السؤال التقليدي المتجدد: لماذا تخلف المسلمون وتقدم غيرهم؟ لا يمكن بهذه السهولة اختصاره في البعد الثقافي ، دون البحث عن العوامل الموضوعية التي منعت جهود التجديد والتحديث الثقافيين عن أن تؤتي أكلها كما كان يأمله روّاد الإصلاح عبر القرنين الماضيين .

لم يكن هؤلاء الرواد ـ كما يحلو لبعض التحليلات أن تقول ـ جاهلين بأهمية

العامل الثقافي ، ولم يهملوه ، لكن عوامل أخرى غالبة كانت أكبر من تلك الجهود . وهكذا فإن النظر إلى الأمر من زاوية تعدد العوامل ، وعدم التفكير بطريقة نمطية ، يجعل المقاربات في رأيي أكثر موضوعية وواقعية ، وأكثر نجاعة وفاعلية .

وقد يكون الأستاذ محمد يتيم وهو يؤكد على أهمية العامل الثقافي واعيا بعدم إهمال العوامل الأخرى ، فأولوية العامل الثقافي عنده هي مجرد أولوية منطقية وليست أولوية تأسيس وأسبقية ، بل لقد ذهب في أحد فصول الكتاب إلى أن مدخل الإصلاح السياسي والمؤسساتي قد يكون أحد مداخل تغيير الثقافة ، لكن مع التأكيد أنه في حالة تعذر التأثير من خلال القرار السياسي ، فإن التأثير من زاوية العمل الثقافي يبقى دائما خيارا متاحا بين أيدينا . وفي هذا يقول الأستاذ يتيم بوضوح:

«إن الإعلان عن مركزية مشكلة الثقافة ومركزية إصلاح نظام الثقافة لا يعني إهمال المداخل الأخرى ، ولكن يعني أن الأولوية المنطقية تبقى دائما لإصلاح هذا النظام المتميز والخاص ، بسبب أنه المجال الأقرب إلى الإنسان والأكثر استعصاء واستقلالا عن الأنظمة الاقتصادية والسياسية ، وحتى على الأنظمة الاجتماعية في حالات متعددة كما هو ملاحظ داخل الأقليات الإثنية التي تستعصي على الذوبان الثقافي داخل أنظمة ثقافية مهيمنة ، وكما هو الشأن بالنسبة لمقاومة الأنظمة الثقافية للشعوب المستضعفة في مواجهة الهيمنة الثقافية للعولمة .

كما يعني أن مدخل الإصلاح الثقافي هو المدخل الأنسب لكسر الحلقة

المفرغة التي نجد فيها أنفسنا ونحن نبحث عن العلاقة السببية أو عن علاقة التأسيس والأسبقية بين مختلف الأنظمة المشار إليها» .

إن هذا الكتاب للأستاذ محمد يتيم إسهام في محاولات تسليط الضوء على معيقات النهوض ، وكيفيات تجاوزها . وهو إضافة نوعية لما سبقه من دراسات في هذا المجال ، وإسهام نوعي نرجو أن يلقى من الاهتمام ما يستحق ، وأن تفيد منه الأجيال الصاعدة .

﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ [يوسف] ، والحمد لله رب العالمين .

*****

بين يدي الكتاب

هذا الكتاب محاولة متواضعة للإجابة على سؤال كبير ومحير لكثير منا: وهو لماذا مع وجود الوحي بين ظهراني المسلمين اليوم ، كما وُجد بين ظهراني المسلمين الأوائل ، لم يستطيعوا أن يبقوا على نفس المستوى من التمثل لأحكامه وقيمه وحمل رسالته إلى العالمين ، وعلى نفس المستوى الذي كانت عليه الأجيال الأولى من الوعي والكفاءة والقوة والقدرة على أداء الشهادة على العالمين؟

هو محاولة لفهم مختلف مظاهر الفصام التاريخي والحالي بين واقع المسلمين وبين أحكام ومقاصد شريعتهم ، ولماذا أنتج المسلمون عبر التاريخ أفهاما وممارسات مختلفة كلها تنسب إلى الإسلام ، ولكنها رغم ذلك لا يمكن أن تدعي أي منها تمثيل الصورة النموذجية للإسلام ، بل إن بعضها تقدم صورة عن المسلمين وكأنهم في غاية التخلف بسبب دينهم وإسلامهم .

فالمسلمون أنتجوا واقعا حضاريا راقيا في عصر العباسيين وفي عصر الموحدين وفي الأندلس ومع العثمانيين . ونفس المسلمين اليوم ينتجون فهوما وممارسات متفاوتة في أفغانستان طالبان ، أو في صومال الشباب المسلم ، أو في تركيا العدالة والتنمية ، أو في السعودية الوهابية ، أو جزائر الجبهة الإسلامية . . .

ولئن كان هذا التنوع يشهد على قدرة الإسلام الفائقة على التكيف ومراعاة الوقائع الاجتماعية والثقافية ، فإنه يبرز أن العلاقة بين منظومته العقدية والتشريعية والأخلاقية والقيمية وبين الوقائع الاجتماعية والثقافية ، ليست

دوما أحادية الجانب أي في اتجاه صبغها بصبغته وصياغتها وفق منظومته ، بل هي أيضا علاقة امتصاص لمعطيات الواقع الاجتماعي والثقافي .

فلئن كان الإسلام واحدا في أصوله العقدية والتشريعية ، فإنه متعدد عند التنزيل . إن التنزيل يتأثر دون شك بالواقع الحضاري مما يترتب عليه صور من العمران الاجتماعي الإسلامي المطبوعة بطابع كل مجتمع من حيث البداوة أو التحضر ، ومن حيث التقدم أو التخلف ومن حيث الانفتاح أو الانغلاق .

في كتاب معالم في الطريق كتب سيد قطب فصلا تحت عنوان: «الإسلام هو الحضارة» . وجاء الفصل ردا على مقال للأستاذ مالك بن نبي كان قد عنونه على الشكل التالي: «نحو مجتمع إسلامي متحضر» فاعتبر سيد قطب أن كلمة «متحضر» المضافة إلى صفة إسلامي ما هي إلا لغو ، لأنه يكفي أن يكون المجتمع إسلاميا لكي يكون متحضرا .

ودون شك فإن تصور سيد قطب يأتي ضمن منظومته الفكرية التي كانت قد نزعت نحو نوع من التشدد والقسوة تجاه المجتمعات الإسلامية المعاصرة المحكومة بنظام الاستبداد ، والتي لم يتردد في وصف واقعها بأنه واقع «جاهلي» . كان سيد قطب محكوما بمعطيات الصراع السياسي مع النظام القمعي الناصري الكلياني الذي كان قد أذاق الإخوان صنوفا من التعذيب والتنكيل لا يتصور أنه تصدر من مسلم في حق مسلم . لكن سيد قطب قد غفل أن التاريخ الإسلامي حافل بحقب رهيبة من التطاحن والاقتتال وسفك الدماء ، وأن الإسلام نفسه لم يخرج المسلمين المتقاتلين من دائرته ، خاصة حين يكون الاقتتال ناتجا عن تأويلات سائغة ، ومعظم الصراعات السياسية ناتجة

عن تأولات في الدماء والأموال وتأولات في تقدير مصلحة المسلمين .

الواقع التاريخي والواقع الحالي يشهدان على أنه ليست كل المجتمعات الإسلامية مجتمعات متحضرة ، وأنه يمكن أن يتم إنتاج التخلف باسم الإسلام ، أو لنقل إنه إذا كان من الممكن أن يكون الإسلام أداة للتحرر الفكري والانعتاق الاجتماعي والسياسي فإنه يمكن أن يتم إلباس واقع التخلف لبوسا إسلاميا: أي عوض أن يكون الإسلام عامل إصلاح ثقافي ، فإنه يمكن أن يستخدم من أجل إعادة إنتاج التخلف الاجتماعي والجمود الفكري والثقافي .

هناك إذن مجتمعات إسلامية متخلفة وهناك مجتمعات إسلامية متحضرة ، يشهد على ذلك التاريخ والحاضر الثقافي والحضاري للإسلام . ويشهد لذلك أيضا أن هناك حالات يكون فيها الإسلام وسيلة لإحداث تغييرات ثقافية واجتماعية كبرى ، في حين توجد فيه حالات يلبس فيها الإسلام رداء التخلف الذي توجد عليه المجتمعات .

يتساءل كثير منا عن سر تلك المفارقة بين قيم ومُثل الإسلام وواقع المسلمين اليوم . وللإشارة فإن هذه المفارقة كانت موجودة دوما ـ ولعلها من سنن الاجتماع الإسلامي ـ لكن الفرق يكمن في حدتها ودرجتها .

في عصر الخلفاء الراشدين لم تكن المفارقة بين الأحكام والقيم كما تضمنها النص ، ولكنها كانت بين السمو الأخلاقي والقيمي للخلفاء الراشدين ، وبين القاعدة الاجتماعية التي كانت لا تزال تحت تأثير القيم الثقافية والاجتماعية السائدة سواء على صعيد الجزيرة العربية أو على الصعيد العالمي آنذاك .

وهو ما يفسر أن لحظة الرشد السياسي كانت حالة أخلاقية قبل أن تكون حالة قانونية أو مؤسساتيه أو ثقافة سياسية ، مما أدى إلى انحسارها إذ لم تعمر سوى ثلاثة عقود ، علما أن ثلاثة خلفاء راشدين كانوا ضحية للثقافة السياسية السائدة التي وصفتها في إحدى مقالات هذا الكتاب بـ «ثقافة أو منطق الشوكة والغلبة» ، فسقط ثلاثة من خمسة أعدل خلفاء في تاريخ الإسلام وقيل : إن خامس الخلفاء الراشدين قد قتل مسموما .

حين يكتب لواحد منا أن يؤدي مناسك الحج سيلاحظ أن هناك اختلافات صادمة في السلوك اليومي للمسلمين بحسب المجتمعات والثقافات التي ينتمون إليها ، فبين المسلمين القادمين من دول جنوب شرق آسيا والمسلمين القادمين من الدول الأوروبية وبين بعض المسلمين القادمين من بعض الدول العربية والإفريقية وشبة الجزيرة الهندية ومن أفغانستان يلاحظ فرق كبير في السلوك الثقافي .

يصدم الإنسان صدمة كبيرة وهو يرى الواحد من المسلمين بعد أن أدى منسكا من مناسك عمرته أو حجه ، وهو قد خرج للتو من حالة خشوع وتذلل ودعاء مؤثرة تنم عن عمق الإيمان والاستسلام لله ، لا يبالي برمي النفايات على الطريق العام وبجوار البيت الحرام أو المسجد النبوي أو في فضاءات المشاعر المقدسة ، حتى إن المشاعر تتحول في أيام التشريق إلى مجمع كبير للنفايات ، يكون من اللازم بعده على السلطات القائمة على شؤون الحج ، بذل جهود كبيرة من أجل إزالتها . وكان من الممكن لو التزم كل مسلم بخلق النظافة الذي هو شعبة من شعب الإيمان بإماطة الأذى عن الطريق أن يكون

هناك انسجام في سلوك الإنسان المسلم فيخشع لله سواء بالطواف أو بالنظافة والتنظيف .

وكنت أقف دوما حيرانا حول تلك المفارقة بين تكريم المرأة في القرآن والسنة وفي عصر الرسالة ، وبين ما آل إليه وضعها في المجتمعات الإسلامية من تحكيم للأعراف الجاهلية السابقة على الإسلام التي يرمز إليها « الوأد » الذي جاء الإسلام بتحريمه والتحامل عليه . كنت أقف دوما متسائلا: كيف أنه على الرغم من كف المسلمين عن عادة الوأد المادي ، فقد تواصل الوأد بصور وصيغ أخرى أي الوأد المعنوي؟

كنت أستغرب كيف تبلورت في الفقه الإسلامي اجتهادات تقول بأن صوت المرأة عورة ، في حين أن القرآن ينقل إلينا مشاهد عن محاورة بلقيس لسليمان وعن مجادلة ومحاورة امرأة لرسول الله ، وأن القرآن يأمر المؤمنات بالكلام والحديث في قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾ ﴾ [الأحزاب].

لذلك فالمشكلة لا توجد فقط في عدم التحاكم إلى الإسلام والرجوع إليه ، فوجود النص والرجوع إليه لا يحل لوحده قضية تخلف المسلمين ، بل إنه يمكن من داخل النص الواحد إنتاج ممارسات اجتماعية مختلفة تتراوح في درجات التحضر والتخلف .

المشكلة ليست في وجود النص بل المشكلة في فهمه أولا ، ثم في تحويل أحكامه إلى قوة مغيرة للفهوم والعادات والتقاليد ، وصانعة لقيم اجتماعية وثقافية جديدة أي صانعة لشخصية جماعية جديدة واستجابات جماعية جديدة .

المشكلة في القدرة على الانتفاع بالنص ، والثقافة قد تكون مانعا أو محفزا

على ذلك كما ورد في الحديث عن زياد بن لبيد قال: ذكر النبي ﷺ شيئا ، فقال : «ذاك عند أوان ذهاب العلم» ، قلت : يا رسول الله وكيف يذهب العلم ، ونحن نقرأ القرآن ، ونقرئه أبناءنا ، ويقرئه أبناؤنا أبناءهم إلى يوم القيامة ؟ قال : «ثكلتك أمك يا زياد إن كنت لأراك من أفقه رجل بالمدينة ، أوليس هذه اليهود ، والنصارى ، يقرؤون التوراة ، والإنجيل لا يعملون بشيء منها ؟»[1] .

المشكلة إذن مشكلة ثقافية ، وأن من أهم مداخل التخلف أو من أهم مداخل الإصلاح المدخل الثقافي . ويسعى هذا الكتاب إلى بيان وبحث مشكلة الثقافة بهذا المعنى ، كما يسعى إلى وضع مقدمات في نظرية الإصلاح الثقافي مع بيان مداخله وأهم مفردات برنامجه ، مع الإشارة إلى أنه قد أتى تجميعا لعدة مقالات نشرتها على صفحات جريدة «التجديد» في عمود: «حدث وحديث» ، في فترات متباعدة زمنية أحيانا ـ مما يجعل بعض فصوله وفقراته مطبوعة أحيانا بطابع الكتابة الصحفية وسجالاتها ، كما كان التزامي بكتابة عمود أسبوعي مع «الجريدة» إلزاما مني لنفسي بالكتابة ومواصلة التفكير في قضية الإصلاح الثقافي وأولويتها بين مختلف مداخل الإصلاح . . .

وقد شجعني على المضي في جمع هذه المقالات وإعادة تبويبها وتنقيحها كي تصبح صالحة للصدور بين دفتي كتاب أن قسم الإنتاج العلمي والفكري والفني لحركة التوحيد والإصلاح قد تبنى هذا المشروع وتابعني مسؤوله الأستاذ محمد طلابي من أجل إنجازه ونظم من أجل ذلك مائدة مستديرة لمناقشة مضامينه ، فاستفدت من ملاحظات الإخوة وشجعوني على المضي في تنقيحه وتشذيبه حتى يخرج في أحسن حلة ، فلهم جميعا مني الشكر والعرفان .

سلا ، في ٨ رمضان ١٤٣٠هـ ، موافق ٢٩ غشت ٢٠٠٩م .

---

(١) رواه الترمذي والدارمي.

مدخل

لا زال السؤال الذي طرحه رواد النهضة في العالم العربي والإسلامي منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أي:

« لماذا تخلف المسلمون وتقدم غيرهم؟ » ، سؤالا آنيا وملحا رغم أنه قد مر على طرحه أكثر من قرن ، ورغم أن عشرات من رواد النهضة العربية ودعاة الإصلاح ومن زعماء الحركات السياسية في العالم العربي والإسلامي قد سعوا إلى الإجابة عليه كل بطريقته الخاصة ، وأن كل الأجوبة الممكنة تقريبا قد قدمت أو جربت بطريقة أو أخرى .

لقد اعتبر محمد عبده مثلا أن المدخل إلى الإصلاح والنهضة يكمن في إصلاح نظام التربية ، بينما اعتبر تلميذه جمال الدين الأفغاني أنه لا نهوض إلا بإصلاح نظام السياسة من خلال تحرير المسلمين من ربقة التبعية السياسية لغيرهم .

وإلى نفس الاتجاه ذهب عبد الرحمن الكواكبي حين اعتبر أن العائق الأكبر للنهضة هو الاستبداد السياسي ، بينما أكد البعض الآخر مثل قاسم أمين على إعطاء الأهمية القصوى للمدخل الاجتماعي بالتركيز على تحرير المرأة .

ولم تخرج الحركات السياسية والاجتماعية التي جاءت بعد هؤلاء الرواد عن هذه الخطاطة ، حيث سنجد مفكرين قد ركزوا على فك الارتباط بالمستعمر باعتباره مدخلا للنهوض والتنمية ، وآخرين قد أكدوا على إعادة بناء نظام الدولة وإقامة الديمقراطية ، وآخرين على تحرير العقل وإعادة بناء نظام المعرفة ، وطائفة

أخرى على الإصلاح التربوي للفرد والجماعة ، والقليل منهم مثل مالك بن نبي من أكد على أهمية المشكلة الثقافية .

والواقع أن استمرار إعادة طرح إشكالية النهضة واستمرار تعدد الأجوبة عليها واقتراح عدة مداخل لها يرجع إلى معطيين أساسين: أولهما مرتبط بالطبيعة الإشكالية لقضية النهضة ، وثانيها أننا في العالم العربي لم نستطع بعد أن نجد أجوبة عملية لمختلف المشكلات التي تطرحها ، أي أننا لم نحقق في الواقع النهضة المأمولة .

فعلى المستوى الأول نلاحظ أن القضايا والأسئلة التي تطرحها إشكالية النهضة قضايا مركبة ، بحيث أن الأمر يتعلق بمنظومة من المشكلات المتداخلة فيما بينها بحيث لا نتصور حلا منفردا لإحداها دون حل لباقي المشكلات . إذ لا يمكن أن نتصور مثلا إصلاحا لنظام التربية في ظل استمرار عوامل التبعية والارتباط بالمستعمر ، بل إن إحدى عوامل استدامة الاستتباع هو استمرارية تبعية الأنظمة التربوية للمستعمر . ولا يمكن أن نتصور دمقرطة للنظام السياسي دون نشر للمعرفة والثقافة ، وذلك لن يتم دون إصلاح تربوي للفرد والجماعة . كما أن قضايا تحرير المرأة ترتبط ارتباطا جوهريا بنشر التعليم والمعرفة وبدمقرطة النظام الاجتماعي والسياسي ، وهكذا دواليك .

أما على المستوى الثاني فقد عرفت مختلف التجارب السياسية التي عرفها العالم العربي على الأقل إخفاقات متتالية ، سواء تعلق الأمر بالتجارب الاشتراكية العربية أو التجارب القومية ، أو التجارب التي حسبت نفسها على الليبرالية ، أو تلك التي اعتبرت نفسها تجارب إسلامية .

ونظرا للطبيعة الإشكالية للنهضة ، وحيث إن كثيرا من مداخل النهضة قد تقع خارج دائرة التأثير والتغيير بالنسبة لفرد معين أو جماعة في زمان تاريخي قد يكون هو عمر الفرد أو الجيل ، وحيث إن المجال الذي يقع داخل نطاق تأثير وتغيير الفرد والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين هو دون منازع ذوات الناس وأنفسهم ، فإن من بين أهم المداخل لإحداث النهضة والإصلاح إذن مدخل الثقافة ، فالنهضة الثقافية اليوم هي من أهم المداخل وآكدها في تقريب المسافة بيننا وبين النهضة الشاملة .

وسيتضح من خلال التحليل أن لقضايا تخلفنا الفكري والمعرفي صلة بمشكلة الثقافة ، وأن لقضايا الاستبداد السياسي وضعف دمقرطة نظامنا السياسي صلة بمشكلة الثقافة ، وأن لمختلف قضايا تخلفنا الاجتماعي صلة بمشكلة الثقافة ، وأن لقضية إنصاف المرأة في نظامنا الاجتماعي والسياسي صلة بمشكلة الثقافة ، وأن لقضايا الاستعمار والتبعية علاقة بمشكلة الثقافة . . . وهو ما يعني أن مشكلة الثقافة هي بؤرة لمختلف المشكلات ، ومفترق طريق تتقاطع وتلتقي فيه مختلف قضايا ومشكلات النهضة ، ومن ثم يكون حل مشكلة الثقافة من أهم مداخل معالجة مختلف مشكلات النهضة ، دون أن يعني ذلك أنها المدخل الأوحد كما سيتبين .

على أنه لا يكفي الإعلان عن مركزية الثقافة في الحياة الفردية والاجتماعية ، وكون مدخل الإصلاح الثقافي من أهم مداخل الإصلاح الاجتماعي ، ولكن وجب التقدم للجواب عن سؤال أكثر أهمية وتعقيدا: وهو كيف يمكن اعتبار مشكلة الثقافة مدخلا لفهم مختلف مشكلات النهضة؟ وكيف يكون إصلاحها مدخلا لحل مشكلات النهضة الأخرى؟ والأكبر من ذلك ما السبيل إلى إصلاح

نظام الثقافة؟ وهل يتم هذا الإصلاح من داخل نظام الثقافة ذاتها ومن خلال آليات ثقافية فحسب؟ أم يتم من خلال أنظمة أخرى، وليكن مثلا النظام السياسي أو النظام التربوي أو من خلال القانون أو النظام المعرفي؟ وهذا يطرح إشكالية العلاقة بين الثقافة والقضايا المشار إليها أي الثقافة والمعرفة، والثقافة والسياسة، والثقافة والتربية، والثقافة والقانون؟ وكيف يمكن لهذه الأنظمة أن تفيد في إصلاح نظام الثقافة إذا كانت هي الأخرى أنظمة مأزومة؟

وجوابا أوليا عن الأسئلة السابقة، نقول: إن الإعلان عن مركزية مشكلة الثقافة ومركزية إصلاح نظام الثقافة لا يعني إهمال المداخل الأخرى، ولكن يعني أن الأولوية المنطقية تبقى دائما لإصلاح هذا النظام المتميز والخاص، بسبب أنه المجال الأقرب إلى الإنسان والأكثر استعصاء واستقلالا عن الأنظمة الاقتصادية والسياسية، وحتى على الأنظمة الاجتماعية في حالات متعددة كما هو ملاحظ داخل الأقليات الإثنية التي تستعصي على الذوبان الثقافي داخل أنظمة ثقافية مهيمنة، وكما هو الشأن بالنسبة لمقاومة الأنظمة الثقافية للشعوب المستضعفة في مواجهة الهيمنة الثقافية للعولمة.

كما يعني أن مدخل الإصلاح الثقافي هو المدخل الأنسب لكسر الحلقة المفرغة التي نجد فيها أنفسنا ونحن نبحث عن العلاقة السببية أو عن علاقة التأسيس والأسبقية بين مختلف الأنظمة المشار إليها.

إنه إذا كان غير متيسر لنا مثلا في كثير من الأحيان أن نكون أصحاب القرار السياسي أو أن يكون لنا فيه تأثير، وإذا لم يكن متيسرا أن تكون لدينا سلطة التشريع أو سلطة التربية، أو سلطة ومؤسسات إنتاج المعارف والحقائق، أو سلطة وضع السياسات الثقافية وتنفيذها؛ فإنه من المؤكد أننا نملك تغيير ذواتنا وغيرنا من خلال تغيير قيمنا واتجاهاتنا وأذواقنا وسلوكنا، كما نملك

إمكانية التأثير في قيم واتجاهات وأذواق غيرنا سواء من خلال التأثير المباشر أو غير المباشر ، كما أنه من المؤكد أنه بإمكاننا أن نقاوم سياسات الاستتباع الثقافي أو سياسات التنميط الثقافي المستقوية بقوة السلطة أو الاقتصاد أو الإعلام أو التكنولوجيا أو بذلك كله في نفس الوقت .

والأكبر من ذلك أن القرار السياسي في كثير من الأحيان قد يكون عاجزا أمام سلطة الثقافة وتجذرها ، بل قد يكون في مواجهة حالات من الاستعصاء الثقافي أو الممانعة الثقافية أو الثورة الثقافية المضادة التي تقف سدا منيعا في مواجهة السياسات الثقافية النازلة أي المفروضة بقوة السلطة .

ونفس الشيء بالنسبة لسلط القانون والتربية والمعرفة والاقتصاد والإعلام وغيرها من السلط ذات النفوذ والتأثير في صياغة وصناعة القيم الثقافية .

بهذا المعنى يمكن أن نتحدث عن « مكر الثقافة » قياسا على ما قاله هيجل وهو يتحدث عن مكر العقل . فإذا كان الناس في كثير من الأحيان يظنون ـ حسب هيجل ـ أنهم يتصرفون بمحض إرادتهم ومن أجل تحقيق مصالحهم ، بينما هم في الحقيقة يتحركون لتحقيق منطق العقل المطلق وغاياته ومقاصده في التاريخ ، فإنه يمكن القول أيضا إن للثقافة مكرها ، وأنها " تقرر" وراء ظهور الناس وإرادتهم .

يظن كثير من الناس أنهم يتحدثون لغة العقل ، وهم في الحقيقة يستبطنون في مواقفهم وسلوكهم مسبقات ثقافية تجعلهم لا يختلفون كثيرا عن المواطنين البسطاء الذين لم يتعلموا فلسفة أو رياضيات ولم يتفقهوا قليلا أو كثيرا لا في علوم العقل أو علوم النقل .

إن ذلك يعني أن للثقافة استعصاءها على إرادة القرار السياسي ، واستعصاءها على إرادة العقل نفسه وقراره ، وقرار الفرد نفسه ووعيه وشعوره ، مما يجعل من أحد مجالات إصلاح الثقافة تحرير الفرد والجماعة من سطوة الأبعاد غير الواعية في نظام الثقافة ، والعمل على تصعيد المقاومات الواعية أو الخفية لعمليات الإصلاح .

إن تحرير الإرادة ، وتحرير الوعي من سطوة اللاشعور الثقافي ، أي من القيم السالبة أو الكابحة للنهضة وإعادة بناء القيم الدافعة لها هو جوهر عملية إصلاح نظام الثقافة ، أي هو جوهر بناء النهضة المنشودة . لكن هذا لا ينفي أهمية المداخل التشريعية والقانونية والسياسية أو المؤسساتية ودورها في إقرار الإصلاح الثقافي المنشود ، وأهمية المدخل المعرفي أو التربوي ، فهي مداخل مساعدة لإنجاح برامح الإصلاح الثقافي ، ولكنها لا ينبغي أن تلغي أو تغيب الطبيعة الخاصة لما هو ثقافي انطلاقا من استقلاليته النسبية عن الشروط الأخرى ، بل إنه يكون أحيانا كثيرا شرطا لازما في الإصلاح على الواجهات المشار إليها .

*****